الخالد خلال الجلسة

سلام «كورونا»

و«حقوق ذوي الإعاقة» وأحالهما للحكومة

■ تزكية النائب الرويعي لمنصب أمين السر والمرداس مراقبًا للمجلس

■ الشيتان : الحكومة وافقت على حذف نص «العملاء الآخرون» من مشروع قانون الضمان المالي

العقيل متحدثة

عبدالله الرومي يدلي بدلوه

■ العقيل : أتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة وأعضاء المجلس لأخذهم بتعديلات الحكومة على «التركيبة السكانية»

■ الصالح : اللجنة اجتمعت مع 15 جهة حكومية بحضور عدد من النواب الأسبوع الماضي وأخذت بالملاحظات

مراكز متخصصة للعناية بهذه الفئة أو تكليف المراكز المتخصصة في القطاع الأهلي لتوفير هذه الخدمات التعليمية لهذه الفئة. وعلى الحكومة لغايات توفير مختصين، ابتعاث العدد اللازم لكل نوع من أنواع الإعاقة لتأهيلهم عالميا وخاصة في المجالات النادرة».

المادة رقم (10):

«تتخذ الحكومة كافة الترتيبات الإدارية والتنظيمية المطلوبة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة بمن فيهم فئتا بطيئي التعلم وصعوبات التعلم في مراحل التعليم المختلفة ضمن مناهج تعليمية وتأهيلية بما يؤهلهم للاندماج في المجتمع والعمل والانتاج. كما تعمل على توفير الدعم اللازم لرعاية الموهوبين من الأشخاص ذوي الإعاقة».

المادة رقم (18):

«تلتزم كافة الجهات الرسمية بالدولة وعلى الأخص المعنية بشؤون الشباب والرياضة باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان إقامة أندية ومراكز للأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية المتخصصة وفقا للمواصفات العالمية الخاصة بذوي الإعاقة في جميع المحافظات وذلك بهدف دمجهم في المجتمع».

المادة رقم (259):

«يختار الشخص ذو الإعاقة مكتمل الأهلية من يتولى تقديم الرعاية له من بين الزوج أو الزوجة أو الأقارب حتى الدرجة الثالثة ويتولى تقديم الرعاية لذوي الإعاقة ناقصي أو معدومي الأهلية كل من الأم أو الأب أو الزوج أو الزوجة حسب الأحوال طالما كانوا قادرين على توفيرها والقيام في شؤونها، فإذا تبين عدم توافر هذه الرعاية يكون المكلف بها قانونا أحد أقاربه المقيمين في الكويت ممن يقدر على القيام بمسؤولية رعاية ذوي الإعاقة والمحافظة عليه والإشراف على شؤون حياته، وذلك وفق الترتيب التالي: الأولاد ثم أولاد الأولاد ثم الإخوة، وإذا تعدد أفراد الفئة الواحدة اختاروا من بينهم من يتولى رعاية ذوي الإعاقة مع إخطار المشرف بذلك.

أما إذا لم يتم الاتفاق بينهم ولم يتقدم أحد لتولي الرعاية ترفع الهيئة الأمر إلى المحكمة المختصة لتكليف من يتولى من الأقارب المشار إليهم أو من غيرهم رعاية ذوي الإعاقة أو تقرير إقامته في إحدى دور الرعاية الاجتماعية بحسب كل حالة وظروفها الخاصة. ويتولى الرعاية في حالات الإعاقة الشديد الدائمة مكلفان اثنان وفقا لما تحدد اللائحة التنفيذية».

المادة رقم (40):

«يستحق الموظف والموظفة من ذوي الإعاقة أو الموظف والموظفة ممن يرعى شخصا من ذوي الإعاقة البسيطة أو المتوسطة أو الشديدة تخفيض ساعات العمل بواقع ساعتين يوميا مدفوعة الأجر وذلك وفقا للشروط والضوابط التي يصدر بها قرار من الهيئة».

المادة رقم (44) فقرة ثانية:

تحذف كما ورد في المداولة الاولى والعودة الى النص الاصلي في القانون قبل المداولة الاولى وتكون كالتالي:

ماده ٤٤ تعفى من الرسوم والضرائب بأنواعها الأدوات والأجهزة التأهيلية والتعويضية ومركبات الأفراد المجهزة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة. كما تعمل الحكومة على تزويد الأشخاص ذوي الإعاقة بالأجهزة التعويضية اللازمة لهم مجانا وفقاً لتقرير اللجنة الفنية المختصة

المادة رقم (46):

«يمنح الشخص ذو الإعاقة بطاقة إعاقة تكفل له التمتع بالخدمات والمزايا المقررة في هذا القانون، على أن تحدد فيها نوع الإعاقة ودرجتها ومدتها، وذلك طبقا للشروط والضوابط التي يصدر بها قرار من الهيئة».

مادة ثانية:

تضاف مادة جديدة برقم (42) مكررا، وبند جديد برقم (17) إلى المادة (48) من القانون رقم (8) لسنة 2010 المشار إليه، ونصهما التالي:

المادة رقم (42) مكررا: تصبح كالتالي:

للموظف أو الموظفة من ذوي الإعاقة المتوسطة أو الشديدة أو المكلف برعاية شخص من ذوي الإعاقة المتوسطة أو الشديدة الحق في مكافأة نهاية الخدمة التي تمنحها الجهات الحكومية وفقا لاحكام المادتين (41 ، 42) من هذا القانون.

المادة رقم (48) بند (17):

«وضع معايير علمية واضحة في تشخيص الإعاقة، والعمل بها وتكون هذه المعايير متاحة على الموقع الالكتروني للهيئة».

مادة ثالثة: يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة رابعة:

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

وكان المجلس قد وافق في جلسته الخاصة في 9 سبتمبر الماضي بالمداولة الأولى على الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بموافقة 34 عضوا وعدم موافقة عضو واحد وامتناع 11 عضوا عن التصويت.

من ناحية ثانية رفض مجلس الأمة في جلسته الخاصة امس تعديل القانون رقم (12) لسنة 63 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ليستمر إلغاء المادة 16 من اللائحة طبقا لحكم المحكمة الدستورية.

ورفض المجلس اقتراحين بقانون بتعديل اللائحة بتصويت 26 غير موافقين و25 موافقين للاقتراح الأول و33 غير موافقين و22 موافقين للاقتراح الثاني.

ووافق المجلس في المداولة الأولى على الاقتراح الثالث بتصويت 29 موافقين و25 غير موافقين إلا أن الاقتراح لم يحصل على النسبة المطلوبة في المداولة الثانية حيث وافق عليه 31 بينما النسبة المطلوبة 32 نائبًا، وبالتالي سقط مشروع القانون بتعديل اللائحة الداخلية وبقيت المادة 16 شاغرة.

وقال النائب خالد الشطي رئيس لجنة الشؤون التشريعية إن المحكمة الدستورية قضت بعدم دستورية المادة 16 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، وأصبحت اللائحة خالية من أي مواد تنظم إسقاط العضوية.

واعتبر الشطي هذا الأمر بأنه فراغ دستوري لأن النائب إذا ارتكب جريمة فلا يوجد شيء ينظم إسقاط عضويته.

وكانت اللجنة قد بحثت إشكالية المادة 16 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة بعد صدور حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية المادة رقم ١٦من اللائحة الداخلية للمجلس بشأن إسقاط العضوية لنواب مجلس الأمة أوجد فراغًا تشريعيًا.

واتفقت اللجنة على أن يكون نص المادة 16 هو نفس النص السابق وهو ألّا يكون إسقاط العضوية إلا بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس باستثناء العضو المعروض أمره ويكون التصويت في هذه الحالة بالمناداة بالاسم ويجوز للمجلس أن يجعل جلسة التصويت سرية، كما هو موجود في النص السابق.

وأضافت اللجنة فقرة جديدة حتى تتماشى هذه المادة وحكم المحكمة الدستورية وهي «واستثناء من ذلك يعلن المجلس سقوط العضوية دون تصويت إذا صدر بحق العضو حكم قضائي باتّ يقطع بصورة حتمية في أنه قد فقد شرطا من شروط العضوية.»

وهذا يعني أنه إذا صدر حكم في جناية أو فقد النائب على إثرها شرطا من شروط العضوية تسقط عضويته دون تصويت من المجلس إنما يعلن فقط إسقاط عضويته بما يتماشى وأحكام الدستور.

وفي نهاية الجلسة الختامية ، أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن الفصل التشريعي الخامس عشر لم يكن فصلًا تشريعيًا عاديًا، بل كان فصلًا استثنائيًا من ناحية الظروف الاستثنائية التي واكبته سياسيًا وصحيًا واقتصاديًا .

وقال الغانم في كلمته في اختتام أعمال الفصل التشريعي» بعد أن أتم المجلس عمره الكامل.. قريبًا، سنرجع جميعًا إلى الشعب الكويتي ليقول كلمته ويحدد خياراته فيما يتعلق بممثليه في المجلس القادم، في عملية تداول سلمي ديمقراطي، نفتخر بها في الكويت لما تمثله من نموذج استثنائي في المنطقة».

وفيما يلي نص الكلمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد النبي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

سمو الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح

رئيس مجلس الوزراء الموقر

أخواتي وإخواني أعضاء مجلسي الأمة والوزراء

الحضور الكرام

ها قد وصلنا إلى ختام دور الانعقاد التكميلي الخامس ونهاية الفصل التشريعي الخامس عشر، بعد أن أتم المجلس عمره الكامل.

وقريبًا، سنرجع جميعًا إلى الشعب الكويتي ليقول كلمته ويحدد خياراته فيما يتعلق بممثليه في المجلس القادم، في عملية تداول سلمي ديمقراطي، نفتخر بها في الكويت لما تمثله من نموذج استثنائي في المنطقة .

وكما قلت قبل أسبوعين، فإن الفصل التشريعي الذي نحن بصدد ختامه، لم يكن فصلًا تشريعيًا عاديًا، بل كان فصلًا استثنائيًا من ناحية الظروف الاستثنائية التي واكبته سياسيًا وصحيًا واقتصاديًا .الإخوة والأخوات

لا يسعني في ختام الفصل التشريعي الحالي، إلا أن أتوجه بالشكر إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد على تعاونه الملحوظ والواضح مع مجلس الأمة، والشكر موصول للسادة أعضاء مجلسي الأمة والوزراء، وأخص بالذكر أخي نائب رئيس المجلس والأخوين أمين السر والمراقب وأعضاء مكتب المجلس الذين كانوا خير عون وسند لي، وساهموا في تسهيل وتيسير مهمتي كرئيس للمجلس .

وبمناسبة انتهاء الفصل التشريعي الحالي، أريد أن أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بالشكر الجزيل لإخواني الأعضاء الذين قرروا عدم خوض الانتخابات المقبلة وأخص بالذكر أخي الكبير النائب عبدالله الرومي، الذي تنافس معي في بداية المجلس على الرئاسة منافسة شريفة، والذي ظل طوال عمر المجلس بمثابة الأخ الكبير لي، والصديق الناصح المخلص، في سلوك ينم عن خلقه الرفيع ومعدنه الأصيل

كما أتوجه بالشكر إلى إخواني محمد الدلال وراكان النصف ومحمد الهدية وسعود الشويعر والوزير مبارك الحريص، وأقول لهم، لقد تشرفنا بالعمل معكم، وكنتم خير الإخوان والزملاء، وأسأل الله أن يوفقكم أينما كنتم.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل لأمين عام المجلس ولكافة منتسبي الأمانة العامة ولقوة حرس المجلس على أدائهم المهني ومثابرتهم وعملهم الدؤوب.

والشكر موصول لكافة وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة على جهودهم في تغطية أعمال ونشاطات المجلس .

وفقنا الله لما يحب ويرضى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

من جهته شدد سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء على ضرورة الالتزام بالإرشادات الصحية لاسيما مع اقتراب موعد انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الـ16 مؤكدا ان اللجان الحكومية تعمل الآن على توفير الالتزام الدستوري والصحي في الوقت ذاته بالتزامن مع بدأ فتح باب التسجيل للترشح للانتخابات.

جاء ذلك في كلمة ألقاها سمو رئيس مجلس الوزراء أمس في الجلسة الختامية لدور الانعقاد العادي الخامس التكميلي من الفصل التشريعي الخامس عشر.

وقال سمو الشيخ صباح الخالد «أجد نفسي مقصرا ثم مقصرا إذا لم أذكر نفسي أولا والجميع... نشهد في الثمان أسابيع الماضية ارتفاع في عدد الوفيات واشغال أسرة العناية المركزة وأسرة المستشفيات».

وأضاف ان «الأعراض أصبحت متوسطة وشديدة وأمامنا تحدي كبير هو الاستمرار بنفس الروح والنهج الذي عملنا سويا عليه لمدة ثمانية أشهر ماضية كانت صعبة علينا جميعا واجتهدنا والمجتهد يجدد قراراته ويعمل بكل جهد لتصويب الطريق من أجل استكمال المسيرة».

وبين «أمامنا تحذيرات تنذر بالتأكيد على الالتزام بالإرشادات الصحية نحن مقبلين على انتخابات وسيبدأ فتح باب التسجيل للترشح واللجان الحكومية تعمل الآن لتوفير الالتزام الدستوري والصحي بالوقت ذاته». وذكر انه «بالإمكان عبر تعاون الجميع إكمال المسيرة في ظل هذه الظروف وذلك بأقل قدر من التجمع والتواصل المغلق في أماكن متعددة كي نكون قدوة لغيرنا في الالتزام بالإرشادات الصحية».

وقال سمو رئيس مجلس الوزراء «هذا تذكير لنفسي وللجميع لأن واجبنا في موقع المسؤولية تتطلب منا أن نتشارك في جميع المعلومات التي لدينا فجميعنا مسؤولون عن الصحة العامة في البلاد».

وأعرب عن الشكر والتقدير لرئيس مجلس الأمة على التعاون الكبير والقيادة الحكيمة لجلسات مجلس الأمة وعلى تنفيذ وصية سمو أمير البلاد الراحل الشيخ صباح الأحمد طيب الله ثراه.

وأضاف ان سموه طيب الله ثراه «أمر حين جمعنا كسلطات ثلاث بتفعيل المادة (50) من الدستور التي تقضي بفصل السلطات مع تعاونها بنفس الوزن والحجم وذلك ما حاولنا تنفيذه».

وثمن الدور «الكبير والمميز» لرئيس مجلس الأمة في التعاون معه لتحقيق الإنجازات التي تمت متقدما أيضا بالشكر والتقدير لنواب مجلس الأمة على التعاون من أجل خدمة الكويت.

وسأل المولى عز وجل التوفيق لجميع المرشحين الذين سيخوضون الانتخابات المقبلة لإكمال المسيرة الديمقراطية التي انتهجها الشعب الكويتي في حياته السياسية.

كما تقدم سمو رئيس مجلس الوزراء بخالص الشكر والتقدير للأمانة العامة لمجلس الأمة ولجميع موظفي مجلس الأمة وحرس مجلس الأمة ووسائل الإعلام.

«شنو فيه»

النواب خلال خروجهم من الجلسة

إلى لقاء آخر